تحديات الحوكمة النفطية ودورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في ليبيا

د. عازة يوسف الحصادي[2]

جامعة عمر المختار، درنه- ليبيا ، azaalhasadi@yahoo.com

الملخص :

تواجة الدول النفطية تحدي كبير هو كيفية إدارة الثروة النفطية بحكمة لاسيما أن بعض الدول الغنية بهذا المورد تعاني من الفساد وسوء ادارة هذه الثروات الامر الذي يترتب عليه ضعف الاداء الاقتصادي وعرقلة عمليات التنمية الاقتصادية فالدول النامية علي وجه عام والافريقية وتحديدا ليبيا علي وجه خاص حيث تفتقر للادارة الجيدة والحوكمة الرشيدة ، وعليه فقد سعت هذه الدراسة في معرفة اهم التحديات التي تواجهه الحوكمة في قطاع النفط وعلاقة حوكمة قطاع النفط بالتنمية المستدامة في ليبيا و ذلك من خلال ترسيخ وتطبيق مفهوم الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية في ليبيا لما لها من دور فعال في معالجة المشاكل التي تعوق تحقيق اهداف التنمية المستدامة . وقد تم استخدام المنهج العلمي الوصفي في هذا البحث الذي يصف الظاهرة محل الدراسة بغية الوصول إلى عدد من النتائج وتعميمها. وتوصلت الدراسة مفهوم حوكمة مؤسسات الدولة والشركات العامة الليبية ما تزال قاصرة عن مواكبة المبادئ الدولية للحوكمة، كما أن تطبيقاتها لا تتم بصورة منسجمة مع االمعايير الدالة على حسن ألاداء نتيجة لوجود العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق الحوكمة في القطاع النفطي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة النفطية ، التنمية المستدامة .

ABSTRACT:

The oil-producing countries face a great challenge, which is how to manage oil wealth. Developing countries lack good management and good governance, therefore this study sought to know the most important challenges facing governance in the oil sector and the relationship of oil sector governance with sustainable development in Libya, through the consolidation and application of the concept of governance Within the economic institutions in Libya because of their effective role in addressing the problems that hinder the achievement of the sustainable development goals. The study used a descriptive scientific method that describes the phenomenon under study in order to reach a number of results and generalize them. The study concluded that the concept of governance of state institutions and Libyan public companies is still failing to keep pace with international principles of governance, and its applications are not in harmony with the standards indicating good performance due to the presence of many obstacles that prevent the application of governance in the oil sector in Libya.

[2]- المؤلف المرسل : د. عازة يوسف الحصادي ، الايميل : azaalhasadi@yahoo.com

1.1. المقدمة :

تنبع أهمية النفط من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث لعب النفط دوراً رئيسياً في تحديد مساروطبيعة التنمية منذ اكتشافه وحتى وقتنا الحاضر سواء في الأقطار المنتجة أو المستوردة له ، وقد جاءت أهمية النفط باعتباره سلعة استراتيجية و مادة أساسية في الصناعة ولها أثراً فعالاً على مختلف ألأوجه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وعليه فإن الدول المنتجة والمصدرة للنفط تواجه تحدي خاص في كيفية إدارة اقتصادياتها ليس فقط بسبب التقلب الكبير في أسعار وعوائد النفط ولكن أيضا بسبب أن النفط سلعة ناضبة وسيأتي اليوم الذي ينتهي فيه هذا المورد .فالتحدي الأكبر للدولة النفطية هو كيفية إدارة الثروة النفطية بحكمة لاسيما أن بعض الدول الغنية بهذا المورد تعاني من الفساد وسوء ادارة هذه الثروات الامر الذي يترتب عليه ضعف الاداء الاقتصادي وعرقلة عمليات التنمية الاقتصادية فالدول النامية علي وجه عام والافريقية وتحديدا ليبيا علي وجه خاص حيث تفتقر للادارة الجيدة والحوكمة الرشيدة ، اذ يعاني هذا القطاع عدة صراعات ادت الي عرقلة خطط التنمية وتبذير وتبديد العائدات المتحققة لذلك وجب تعزيز مفهوم الحوكمة النفطية في ادارة الموارد النفطية لان ذلك سوف يسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة

1.2. مشكلة الدراسة :

يعد النفط المصدر الرئيسي للدخل في ليبيا حيث تمثل ايراداته 95% من اجمالي الايرادات العامة للدولة ومن خلال الاستغلال الامثل لهذه الايرادات يمكن دعم مشروعات التنمية المستدامة، ونظراً لصعوبة ادارة عائدات النفط بفكاءة وشفافية وبالاضافة الي الانقسام السياسي السائد والصراع علي الحقول النفطية وعدم استقرار الوضع الامني في ليبيا كل ذلك أثر علي انتاجية هذا القطاع بالاضافة الي سوء ادارة العوائد النفطية قد أثرسلبا علي النمو الاقتصادي وعرقلة التنمية المستدامة الامر الذي يتطلب تعزيز الحوكمة والشفافية في ادارة الموارد النفطية بحيث تسهم في دفع عجلة التنمية .وبناء علي ماسبق تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال التالي :

ما هي التحديات التي تواجهه حوكمة القطاع النفطي في ليبيا وما هو دورها في تحقيق التنمية المستدامة ؟

1.3. فرضية الدراسة :

إن تحقيق اهداف التنمية المستدامة يتطلب الاعتماد علي آليات ناجحة لادارة العوائد النفطية وهذا يتحقق من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة في القطاع النفطي .

1.4. هدف وأهمية الدراسة :

تنبع اهمية البحث لما تمثله الحوكمة في قطاع النفط من اهمية في ادارة الثروة النفطية بحكمة والشفافية بحيث يمكن الاعتماد عليها كآليه في مواجهه الازمات للحد من الفساد وسوء الادارة في قطاع النفط .

أما الهدف من هذه الدراسة يتمثل في معرفة اهم التحديات التي تواجهه الحوكمة في قطاع النفط وعلاقة الحوكمة في قطاع النفط بالتنمية المستدامة في ليبيا من خلال ترسيخ وتطبيق مفهوم الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية في ليبيا لما لها من دور فعال في معالجة المشاكل التي تعوق تحقيق اهداف التنمية المستدامة .

1.5. منهجية الدراسة :

لمعالجة إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي للوقوف على مختلف الخلفيات النظرية التي تناولت موضوع الحوكمة ومدي امكانية تعميمها في القطاع النفطي ومحاولة ربطها مع إشكالية التنمية في إطار مبادئ وشروط الاستدامة وذلك بالاعتماد علي كل ماورد في الكتب والدوريات ومواقع الانترنت.

1.6. الدراسات السابقة :

دراسة براجي (2012) ، تهدف هذه الدراسة للتعرف علي التأثيرات السلبية والايجابية للطاقة علي الصعيدين البيئي والتنموي و متطلبات الكفاءة وترشيد الاستهلاك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إبراز أهمية حوكمة الموارد الطاقوية التقليدية ، وتوصلت الدراسة إلي أن حوكمة الموارد الطاقوية تمثل الشريان الرئيسي لامداد مخططات التنمية في الجزائر . أما دراسة رحمان ونسيب (2014) ، فقد هدفت الدراسة للتعرف علي ماهية حوكمة المؤسسات البترولية ومدي تأثيرها في نجاح أعمال المؤسسات وتوصلت الدراسة إلي أن المؤسسات البترولية تواجهه الكثير من التحديات في تحسين أدائها و زيادة تنافسيتها وحمايتها للبيئة وتحقيق التنمية المستدامة وهذا يتحقق من خلال إنتهاج سياسات رشيدة للحوكمة في هذه المؤسسات . أما دراسة شاكر (2017) ، فقد هدفت للتعرف علي تحديد أثر حوكمة الموارد الطبيعية علي عوائد تلك الموارد –النفط والغاز الطبيعي – وتم الاعتماد علي مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية لعام 2013 والصادر عن معهد مراقبة الايرادات ، وتم التوصل إلي أن الحوكمة والناتج المحلي

الاجمالي ونضوب الموارد لهم تأثير طردي معنوي علي عوائد الموارد الطبيعية ، كذلك توصلت الدراسة إلي أن تحول الحوكمة بعد مستوي معين إلي تأثير عكسي علي عوائد الموارد الطبيعية ويرجع ذلك إلي تحول التشدد في تطبيق الحوكمة إلي شكل من أشكال البيروقراطية والتشدد في تطبيق الحوكمة في قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلي مكافحة الفساد في ذلك القطاع بما يؤدي إلي طرد الاستثمارات غير المتوافقة مع البيئة الجديدة . أما دراسة وريث (2019) ، فقد هدفت للتعرف علي ماهية حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي ومدي أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة ، وتوصلت الدراسة إلي أهمية حوكمة الشركات وأعتبارها آليه فعاله في معالجة ظواهر الفساد المالي والحد منها وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الآليات الداخلية (مجلس الإدارة) أو الآليات الخارجية (التدقيق الخارجي) وأظهرت أيضاً النتائج ضعف في تطبيق مفهوم الحوكمة في المؤسسات الليبية العامة. أما دراسة قمري و جقطة (2019) فقد حاولت الدراسة تقييم جودة ممارسات الحوكمة لقطاع النفط في الجزائر من خلال تقييم ثلاثة مبادئ لحوكمة الموارد الطبيعية الواردة في مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية المعتمد من قبل المعهد الدولي لحوكمة الموارد الطبيعية وهي تحقيق القيمة ، ادارة الايرادات ، البيئة التمكينية ، وتوصلت الدراسة إلي أن ضعف إطار الممارسات والاجراءات وغياب اطار الحوكمة سبب تدني في مستويات جودة في قطاع النفط في الجزائر نتيجة تدني مستويات المساءلة والشفافية . أما دراسة خيري (2019) ، فقد هدفت للتعرف علي حوكمة قطاع النفط في افريقيا ومدي تحقيق اهداف التنمية المستدامة وكانت دولةساحل العاج نموذج لهذه الدراسة ، حيث توصلت الدراسة لنتيجة مفادها أن مؤشرات الشفافية والحوكمة لا تزال مستوياتها متدنية في ساحل العاج وذلك من جانب اتاحة المعلومات . من خلال الاطلاع علي الدراسات السابقة فقد اتفقت دراسة رحمان ونسيب مع نتيجة براجي وكذلك نتيجة قمري وجقطة في أن حوكمة قطاع النفط تعد آليه فعاله في معالجة الفساد وكذلك تساهم في تحسين ادائه وتعد الشريان الرئيسي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وهذا عكس ماتوصلت اليه نتائج دراسة شاكر والتي اعتبرت ان لحوكمة الموارد الطبيعية لها تأثير عكسي علي عوائد الموارد الطبيعية ، أما ا نتيجة دراسة وريث فقد اتفقت مع دراسة خيري في أن هناك تدني وضعف أو قصور في تطبيق مفهوم الحوكمة لدي المؤسسات لذلك لابد من بذل المزيد من الجهد للتحول نحو الحوكمة والشفافية لما لها من دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة ، و بناء عليه فقد سعت هذه الدراسة للتعرف علي التحديات التي تواجه تطبيق حوكمة قطاع النفط في ليبيا .

2. الاطار النظري عن الحوكمة والتنمية المستدامة:

تعد حوكمة الشركات من الموضوعات ذات الاهتمام بالنسبة للاقتصادات النامية والمتقدمة نظراً لزيادة نسبة الفساد الاداري والمالي الذي تشهده مختلف المنظمات ، والذي تسبب في عدم التزام الكثير من القيادات الادارية بأخلاقيات العمل ، وعليه فقد ظهرت مجموعة من المعايير والمبادئ تتضمن حقوق ومسؤوليات لكافة الاطراف ذات العلاقة بالمنظمات وتوفر التوازن بين كفاءة الاعمال واخلاقياتها والتي عرفت بالحاكمية او الحوكمة او الحكم الرشيد او الادارة الرشيدة ، حيث توفر الحوكمة الاطار التنظيمي الذي يمكن المنظمات من تحقيق اهدافها في ظل تحقيق القواعد المتعلقة بالافصاح والشفافية المتعلقة بكيفية اتخاذ القرارات وتحديد صلاحيات ومسؤوليات المديرين والعاملين بالمنظمات (اكريم ،2010) .

وليبيا باعتبارها إحدى الدول النامية التي تسعى لتحسين وضعها الاقتصادي وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب ان تبدي اهتمام بالحوكمة من خلال ابراز اهميتها وتفعيل مبادئها وتنميتها لما لها من دور فعال في معالجة المشاكل التي تعوق تحقيق اهداف التنمية المستدامة .

2.1. مفهوم الحوكمة :

تعددت المفاهيم المتعلقة بالحوكمة فقد عرفها البنك الدولي (1994) بأنها الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة من قبل الدولة وذلك لتدبير الموارد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك لتحقيق أهداف التنمية (world bank,1994). أما برنامج الامم المتحدة للتنمية فقد عرفها بأنها كافة الأليات والعمليات والممارسات المتعلقة بتنظيم شؤون الدولة علي كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والادارية والتي يستطيع المواطنون من خلالها التعبيرعن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بإلتزاماتهم (UNDP,2014). أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد عرفتها بأنها النظام الذي يمكن من خلاله تحديد الهيكلية الملائمة بحيث يمكن للمؤسسة ان تضع اهدافها المناسبة وضمان مراقبتها وذلك من خلال ضبط العلاقة بين ادارة المؤسسة وادارة مجلسها والمساهمين(OECD,1999). اما مؤسسة التمويل الدولية فقد عرفتها بأنها النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات والتحكم في اعمالها (IFC,2010) . وبناء علي ماسبق يمكن القول ان الحوكمة هي النظام أو الاليات التي تستخدم لادارة الشركات بشفافية مع توفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع اهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها وكيفية مراقبة ادائها .

2.1.2. أسباب حوكمة المؤسسات :

هناك أسباب جوهرية أدت إلى اللجوء إلى حوكمة الشركات وهي كالتالي (ابراهيم ،2007) :

1- سوء الادارة بسبب اساءة استغلال السلطة مما يؤدي الي تعثر بعض الشركات المساهمة .
2- وضع معايير تكفل سلامة المراكز المالية للشركات العامة محل الخصخصة.
3- حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الاخرى من احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الادارة لتحقيق مصالحهم الشخصية دون اعتبار لمصالح غيرهم.
4- طلب المؤسسات االاستثمارية العالمية توافر مستوى عالٍ من الحوكمة لتوجيه الاستثمارات.
5- لتداخل في مسؤولية مجلس الادارة والمدراء التنفيذيين أمام أصحاب المصالح والمساهمين.

2.1.3. عناصرومؤشرات الحوكمة :

تعد الحوكمة مهمة من اجل ضمان نجاح ادارة المؤسسات لانها تشمل كافة الانظمة الرقابية التي بواسطنها يمكن تحديد العلاقات بالاضافة الي توفر مجموعة من القواعد المتعلقة بالحقوق الخاصة بالمساهمين والواجبات المتعلقة بالمدراء التنفذيين. وعليه يمكن توضيح عناصر الحوكمة بالشكل التالي (دياب ، 2014):

1- مجموعة الانظمة المتعلقة بالرقابة علي اداء المؤسسات .
2- تنظيم العلاقات بين مجلس الادارة والمساهمين .
3- مجموعة من القواعد التي يمكن من خلالها ادارة المؤسسات ومراقبتها وفق هيكل يضمن توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين في ادارة المؤسسات .

وبالنسبة لمؤشرات الحوكمة فقد تعددت المؤشرات ولكن بالنسبة لقياس الحوكمة في قطاع الموارد الطبيعية لايوجد سوي مؤشر وحيد حيث استخدم مؤشر RGI لقياس مدي جودة قطاع الغاز والنفط والتعدين في حوالي من 58 دولة حول العالم ويتكون المؤشر الاجمالي من اربعة محاور رئيسية يتم تقييمها باستخدام مؤشرات فرعية(شاكر ،2017) :

- الوضع القانوني والمؤسسي والذي يقيس درجة تيسير القوانين واللوائح والاجراءات المؤسسية لعمليتي الشفافية والمساءلة الي جانب المنافسة في قطاع الموارد الطبيعية .
- الافصاح واعداد التقارير الحكومية والذي يقيس درجة الافصاح الحكومي من خلال الاعلان الفعلي عن البيانات والمعلومات فيما يتعلق بقطاع الموارد الطبيعية .
- اجراءات الوقاية والرقابة والجودة تقيس مدي توافر عمليات الفحص واليات الرقابة بما يؤدي الي مكافحة الفساد والقضاء علي عمليات تضارب المصالح وارساء نظم الجودة للعمليات التي تنظم قطاع الموارد الطبيعية .
- المحفزات وتقيس مدي اهمية توافر بيئة ادارية محفزة وذلك من خلال الاعتماد علي معايير المساءلة وفعالية الاداء الحكومي وتطبيق القانون والديمقراطية .

2.1.4. الاطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة :

يوجد أربعة أطراف تعنى بتطبيق مفهوم الحوكمة وهذه الاطراف تتمثل في (الخضيري ، 2005) :

- المساهمون : وهم الذين يملكون رأسمال المؤسسة ويقومون باختيار أعضاء مجلس الادارة الذي يقوم بحماية حقوقهم
- مجلس الادارة : يتم اختيار أعضاء المجلس من قبل المساهمين ويقوم بدوره باختيار المدراء التنفيذيين ومراقبتيم.
- الادارة : وهي المسؤولة عن التسييرالفعلي للشركة بحيث تقوم بتقديم التقارير إلى مجلس الادارة وتتحمل كافة المسؤوليات حول الافصاح وشفافية المعلومات التي تنشرها .
- أصحاب المصالح : هم مجموعة الاطراف التي تتربطهم مصالح مختلفة بالشركة مثل الدائنين، الموردين، العمال، الموظفين وقد تكون مصالحيم في بعض الاحيان متعارضة.

2.1.5. آليات حوكمة المؤسسات:

تعبر حوكمة المؤسسات عن نظام يحدد الاليات والعناصر التي تعمل معا في إطار متماسك وفعال لحماية وتحقيق مصالح الاطراف التي لها مصلحة في المنشأة من خلال ضبط سلوك الادارة والبعد به عن السلوك النفعي والممارسات السلبية باعتبارها الجهة المفوضة من جانب المساهمين لاتخاذ القرارات ذات الانعكاسات الاقتصادية على بقية الاطراف المرتبطة بالمنشأة بمصالح سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي فإن تطبيق نظام الحوكمة بفاعلية يضمن سلامة أداء منشآت الاعمال والاسواق والاقتصاد على المستوى المحلي والدولي .وتتمثل آليات نظام حوكمة المؤسسات في الاليات الداخلية والاليات الخارجية ويمكن إيضاح هذه الاليات كما يلي (الحيزان ،2008) :

الاليات الداخلية لحوكمة المؤسسات حيث تعبر هذه الاليات عن مجموعة القواعد والوسائل والاساليب التي تتم داخل المنشأة للرقابة والاشراف على الممارسات التي تتخذها الادارة لزيادة جودة التقرير المالي، و لضمان الالتزام بمتطلبات التقارير الالزامية، و الحفاظ على مصداقية القوائم المالية.

أما الاليات الخارجية لحوكمة المؤسسات تعبر عن القواعد والاجراءات التي تنتمي إلى مجالات مختلفة وتتضافر معا لضبط ومتابعة أداء إدارة المنشأة في عملية اتخاذ القرارات المختلفة، والتقرير المالي والافصاح للأطراف الخارجية ذات المصلحة مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين، والدائنين والموردين وغيرها من أصحاب المصلحة بالمنشأة. وتتضمن هذه الاليات: القوانين والانظمة التي تصدرها الجهات التنظيمية مثل الهيئات القائمة على تنظيم تداول الاوراق المالية لحماية المستثمرين أو المحددة من جانب قطاعات مالية أو صناعية معينة، ودور المراجعة الخارجية، و الاشراف التنظيمي لحملة الاسهم على أداء المنظمة.

2.2. مفهوم التنمية المستدامة واهدافها :

بالرغم من تعدد التعاريف التي عاجلت مصطلح التنمية المستدامة من زوايا مختلفة إقتصاديا، إجتماعيا وتكنولوجيا الا أن القاسم المشترك بينها يختصر في أن التنمية المستدامة منهج تنموي يأخذ بعين الاعتبار الضغوط البيئية ويراعي عدم استنزاف الموارد ولا سيما غير المتجددة منها وذلك من خلال إحداث مجموعة من التحولات في الانماط الصناعية والتكنولوجية السائدة لدعم توجه الاستخدام العقلاني المتضمن القدرة الاستيعابية للانظمة البيئية المحيطة وذلك بالاعتماد على السياسات المحلية والاجراءات والحوافز التي تشجع السلوك الاقتصادي والتي تحقق المكاسب المثلي على المدي القصير و الطويل (الشيخ،2002). وعليه تسعى التنمية بصورة عامة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والتطلعات، كما أنها تنطوي على إدراك الإمكانات البشرية، وإدارة البيئة والموارد الموجودة فيها من أجل الرفاهية المستدامة للبشرية. فالتنمية المستدامة تعمل على التعزيز المستمر لنوعية الحياة البشرية في الوقت الراهن والمستقبل على حد السواء. فالتنمية المستدامة هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التكنولوجيا وتغيير المؤسسات على نحو يعزز إمكانيات الحاضر والمستقبل لتلبية احتياجات الانسان وتطلعاته، وبالتالي فهي التنمية الحقيقة ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تتحقق من خلال تبني استراتيجية تتخذ التوازن التكنولوجي والعدالة الاجتماعية كمحور وضابط للعملية التنموية. وبالتالي يمكن القول ان التنمية المستدامة في جوهرها هي عملية التغيير في استغلال الموارد، اتجاه الاستثمارات، واتجاه التكنولوجيا التطوير؛ والتغيير المؤسسي وتعزيز كل الإمكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية الاحتياجات الإنسانية والتطلعات المستقبلية . وبخصوص الاهداف يمكن ان نوضح اهم اهداف التنمية المستدامة في النقاط التالية (عياش ،2013):

- إبراز اهمية الموارد البشرية والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بالتطورات التكنولوجية، وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.
- السعي للحد من الفقر العالمي وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا.
- البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها علي الدول مع تبادل الاراء في شأن الاستفادة من ايجابياتها .
- النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة و طرق الاستفادة من ايجابياتها وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص زيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية و البشرية.

2.3. العلاقة بين حوكمة النفط والتنمية المستدامة :

يشكل الفساد وغياب الشفافية خاصة فيما يتعلق بالموارد الاستخراجية أحد المعوقات والتحديات التي تحد من جهود التنمية المستدامة، ويفاقم من حدة الأمر استغلال النفط في الصراعات والحروب ، لذا فانه من الضروري تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات النفطية لانها تضمن ادارة المؤسسات بشكل مسؤول وعدم تعرضها لسوء استخدام من قبل الادارة، بحيث لا تتعرض للسرقة والنهب، وتعزز حوكمة المؤسسات القيم الاساسية باقتصاد السوق، إضافة إلي كونها أحد المفاتيح الاساسية لخلق بيئة أعمال مواتية تحافظ علي حقوق الملكية، و يمكن القول ان قواعد ومبادئ الحوكمة تزيد من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية التي تقدمها المؤسسات ولذلك من خالل سعيها إلى تحسين بيئة الشفافية والافصاح مما يعزز التنمية المستدامة وصولا لإعداد التقارير ذات الجودة العالية، بحيث تكون شاملة ودقيقة وتقدم المعلومة الملائمة من حيث الوقت المناسب و التطور البيئي المعاصر المتسارع، بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل مجلس الادارة للتخطيط الاستراتيجي السليم سواء قصير الاجل أم طويل الاجل. عليه يمكن لحوكمة النفط أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فتعزيز الشفافية في هذا القطاع يتقاطع مع العديد من أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال نشر العقود الحكومية والإيرادات وأسماء المالكين المرتبطين باحتياطي النفط والغاز عبر المبادرات الدولية مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) يتطلب تعاون الحكومات والشركات والمجتمع المدني ، كما أن الشفافية هي أداة مهمة في محاربة الفساد والتي تحّد من عدم المساواة . إضافة إلى ذلك كثيرا ما يزيد الفساد من عدم الاستقرار السياسي ويحول دون الاستثمار الأجنبي الذي بدوره يعوق تطوير البنية التحتية ويخلق بيئات عمل أكثر خطورة ،كما يمكن أن يشّوه حوافز السوق، ويقوض الإنتاج والاستهلاك المسؤول وينتهك اللوائح البيئية (خيري،2019).

2.4. دواعي حوكمة قطاع النفط :

إن العديد من البلدان النامية ومع احتياطاتها الهائلة من النفط والغاز والمعادن لاتزال من افقر دول العالم، كما أنّها تملك معدلات تجربة منخفضة من ناحية الاستثمار في المجالات الحيوية للتنمية المستدامة، بالاضافة الي إنعدام المساءلة والفساد مع ضعف الصفقات المنظمة في القطاع ما يمنع استفادة المواطنين منها ، ورغم التوقعات الكبيرة للمشاريع التي يتم تمويلها بإيرادات الموارد الطبيعية يليها الفشل في تحسين نوعية الحياة، إضافة إلى توليد الصراعات، والحرمان الاقتصادي والاجتماعي، وعليه يمكن تلخيص دواعي الحوكمة في النقاط التالية (قمري وجقطة ،2019) :

- مؤسسات البترول لها مكانة كبيرة في الاقتصاد فهي تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي و حسب طبيعة نشاطها، هي صناعة استخراجية وتحويلية ثقيلة، اما ادائها له نتائج مباشرة

على غالبية المجتمع، أما بالنسبة للمؤسسات الأخرى فقد يكون تأثيرها مباشر أو غير مباشر فهي تساهم في التنافسية العامة للدولة، لان هذه المؤسسات لها الأولوية عند وضع توصيات للحوكمة الجيدة.

- تقلبات أسعار النفط يطرح ضرورة التدقيق في كيفية إدارة إيراداته واستخدامها.
- تنامي طلب المجتمعات المدنية وأصحاب المصلحة على المساءلة في أعقاب فضائح الفساد الكبرى .
- الحوكمة الجيّدة تساعد على تجنّب الاضرار البيئية.

3.1. حوكمة قطاع النفط في ليبيا:

يعاني قطاع النفط من خلل جوهري في بنيته الهيكلية عما نصت عليه التشريعات بصورة تضعف اركان وقواعد الحوكمة وانظمة الضبط الداخلي المتعارف عليها ويظهر هذا الخلل في عدم الفصل بين رسم السياسات النفطية للقطاع بما تتضمنه من استراتيجيات للاسكشاف والاستخراج والانتاج والتسعيربالاضافة الي تداخل مهام الاشراف والمتابعة مع الانشطة التشغيلية بما تتضمنه من مباشرة عمليات الانتاج والتسويق ، حيث ان اي تداخل في الاختصاصات او المهام بين المستويات سيتسبب في ضعف الاداء الامثل وضعف الكفاءة والفاعلية في تحقيق مستهدفات القطاع . وينظم قطاع النفط التشريعات النافذه التالية :

- قانون رقم (25) لسنة 1955 بشأن البترول .
- قانون رقم (24) لسنة 1970 بشأن إنشاء المؤسسة الوطنية للبترول .
- قانون رقم (31) لسنة 1971 لتعديل بعض احكام قانون رقم (24) لسنة 1970 .
- قرار الامانة العامة لمؤتمر الشعب العام رقم (10) لسنة1979 بشأن إعادة تنظيم المؤسسة الوطنية للنفط.
- قانون رقم (23) لسنة 2010 بشأن الانشطة التجارية .

وقد حددت هذه التشريعات مهام واختصاصات وعلاقات المستويات الادارية المكونة للقطاع وادوات التنفيذ الاخرى بما يكفل تحقيق أهداف خطة التحول في القطاع النفطي ودعم الاقتصاد القومي عن طريق تنمية وتطوير الاحتياطيات النفطية واستغلالها الاستغلال الامثل وادارتها واستثمارها لتحقيق افضل العوائد وفق الاتي (ديوان المحاسبة الليبي،2018) :

- تتولي وزارة النفط الدور الاستراتيجي في مجال التخطيط ورسم السياسات واعتماد تراخيص الاستثمار وعقود الامتياز ، علاوة علي دور الاشراف والمتابعة واعتماد الميزانية العمومية والحسابات الختامية للمؤسسة الوطنية للنفط .

- تتولي المؤسسة الوطنية للنفط دورها في مراحل الاستكشاف والانتاج والتسويق عن طريق الشركات التابعة لها في اطار الرقابة والاشراف علي هذه الشركات وتحديد اختصاصاتها ورسم سياساتها واعتماد لوائحها ونظمها او بالاشتراك مع الغير عن طريق المقاولة او باي نمط من انماط عقود استثمار الثروة النفطية .
- تتولي الشركات التابعة للمؤسسة العمليات التنفيذية لمهام الاستكشاف والانتاج والتسويق وفقاً لاحكام القانون رقم (23) لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري . الامر الذي يتطلب تفعيل كافة نصوص التشريعات المشار إليها واتخاذ كافة القواعد اللازمة بشأن فرض قواعد الحوكمة الملائمة للقطاع وضبط اعماله بصورة تضمن رسم سياسية نفطية تعبر عن رؤية استراتيجية شاملة بما يخدم البلاد علي المدي الطويل و يمكن أن يشتمل الإطار العام لاستراتيجية تطبيق الحوكمة في ليبيا علي المحاورالتالية (المؤسسة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ،2016) :
  - نشر الوعي بمفهوم ومعايير وتطبيقات الحوكمة في كل المؤسسات وعلى كافة المستويات.
  - تطوير القيادات المؤهلة لاستيعاب الحوكمة في كافة مؤسسات ومستويات الادارة الليبية .
  - التركيز على إعداد قادة إداريين جدد من فئة الشباب فيما يتعلق بتطبيق الحوكمة.
  - إيجاد الوعاء التشريعي اللازم لضمان نجاح تطبيق الحكومة.
  - تطوير آليات الرقابة بما يكفل تعزيز الحوكمة وتطبيقاتها.

ومن أجل ضمان نجاح تلك الاستراتيجية يجب التنسيق مع كافة وسائل الاعلام لتداول مفهوم الحوكمة وأهميته ودوره في تحسين ألاداءالحكومي، كذلك تضمين تطبيقات الحوكمة في أي خطة مركزية أو محلية . وإضافة بنود تتعلق بنشر الحوكمة وزيادة الوعي بها والتدريب عليها في الميزانية العامة وميزانيات المؤسسات والشركات .

3.2. حجم الإنتاج النفطي في ليبيا :

تمتلك ليبيا اكبر مخزون من النفط في افريقيا حيث تقدر الاحتياطات النفطية المؤكدة بنحو مليار برميل أي 7.50 ٪ من احتياطي العالم ، ويعد النفط المصدر الرئيسي للدخل فهو يمثل الثروة القومية لليبيا حيث تعتمد على إيراداته في تمويل اكثر من 95% من نفقات الخزانة العامة ، ونحو 65% من الناتج المحلي الاجمالي، وتشكل الصادرات النفطية نحو 96 ٪ من اجمالي الصادرات .

وبخصوص حجم الإنتاج الليبي من النفط فقد بلغ حوالي 1.7 مليون برميل خلال عام 2010 ، وبعد احداث ثورة فبراير انخفض حجم الإنتاج الي 500 الف برميل وخلال عامي 2012 -2013 ارتفع حجم الإنتاج من النفط الي 1.5 مليون برميل ، واستمر التذبذب في الإنتاج النفطي في الانخفاض بين 400 الف برميل إلي 900ألف برميل خلال الأعوام 2014- 2017 وذلك بسبب غياب الاستقرار السياسي

والأمني في ليبيا مما تسبب في اقفال اهم الحقول النفطية العاملة في ليبيا، وبعدها عاد الانتاج للارتفاع الي 1.1مليون برميل خلال عام 2018 . والجدول التالي يوضح حجم الإنتاج من النفط الخام .

جدول رقم (1)

يوضح انتاج النفط الخام

ملايين البراميل

السنوات	المتوسط اليومي للانتاج	المجموع	التغير في المجموع٪
2010	1.7	616.0	4.0
2011	0.5	178.6	-71
2012	1.5	530.7	197.1
2013	1.5	362.6	-31.7
2014	0.4	175.2	-51.7
2015	0.5	146.6	-16.3
2016	0.4	137.9	-5.9
2017	0.9	320.8	132.6
2018	1.1	404.3	26.0

المصدر: النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي ، ادارة البحوث والاحصاء ، المجلد 60،الربع الاول 2020 .

الشكل رقم (1)

المتوسط اليومي لانتاج النفط

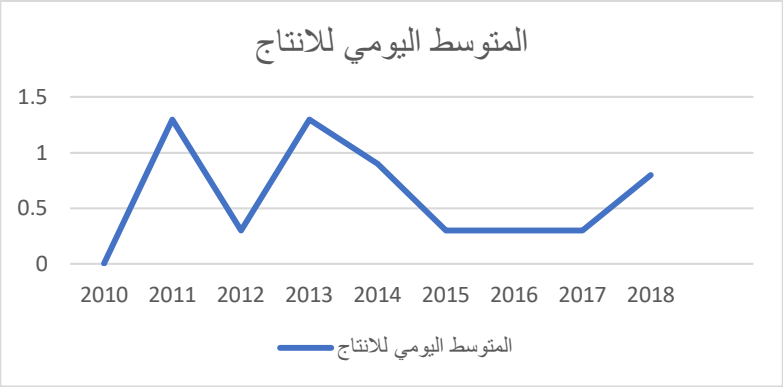

المصدر : اعداد الباحث .

وأيضا يمكن ملاحظة تراجع حجم الصادرات النفطية بسبب تراجع حجم الانتاج نتيجة الاضرار التي طرأت علي بعض الحقول وأنابيب نقل الانتاج الرئيسية وحاجتها للصيانة والتأهيل ، وأيضاً ضعف السعة التخزينية للمؤاني والحقول النفطية بسبب حوادث الحريق في بعض الخزانات ، بالإضافة إلي إغلاق موانئ التصدير الرئيسية من قبل حرس المنشأت النفطية أو العاملين أو الجهات المحلية وغيرها كل ذلك اثر علي حجم الانتاج . و عليه فقد تراجع حجم الصادرات من 1,3مليون برميل خلال العام 2010 ليصل نحو800 ألف برميل خلال عام 2017 وارتفعت الي مليون برميل خلال عام 2018 وبمعدل تغير 367.5 عن العام السابق ، ومع استمرار الصراع حول الحقول النفطية وكذلك التراجع في أسعار النفط العالمية اثر هذا علي الإيرادات النفطية واستمرت في التذبذب والانخفاض خلال السنوات 2013-2018 مابين 40665.7 الي 24549.6 مليار دينار ويمكن ايضاحها في الجدول التالي :

جدول رقم (2)

صادرات وايرادات النفط

السنوات	المتوسط اليومي للصادرات	المجموع	التغير في المجموع ٪	الإيرادات النفطية
2010	1.3	491.1	2.7	-
2011	0.3	109.3	-77.7	-
2012	1.3	468.5	328.6	-
2013	0.9	316.7	-32.4	40665.7
2014	0.3	124.5	-60.7	15624.9
2015	0.3	109.0	-10.0	7608.3
2016	0.3	111.3	2.1	4781.4
2017	0.8	287.7	158.5	13982.6
2018	1.0	367.5	27.7	24549.6

المصدر: النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي ، ادارة البحوث والاحصاء ، المجلد 60،الربع الاول 2020 .

الشكل رقم (2)

المتوسط اليومي من صادرات النفط

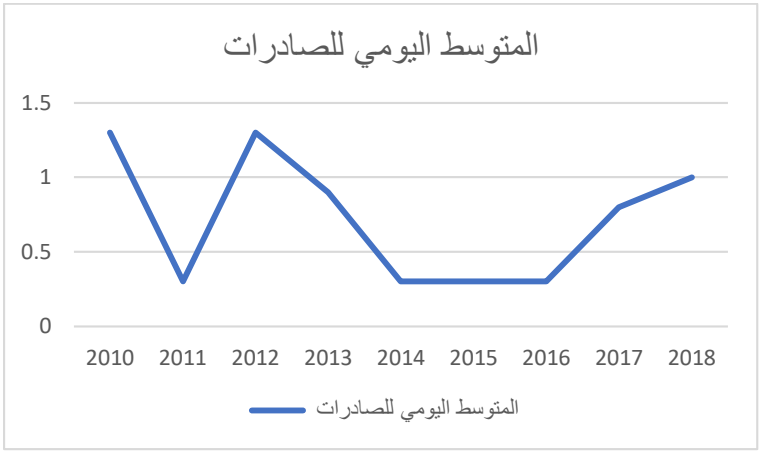

المصدر : اعداد الباحث .

وفي هذا السياق، قدرت المؤسسة الوطنية للنفط خسائر عائدات النفط بما يقارب 50 مليار دولار منذ عام 2013 بسبب اغلاق ما يقارب 79 حقلاً نفطياً فضلاً عن الاضطرابات التي شهدتها المؤاني النفطية . وفيما يخص انتاج النفط حسب المجموعات العاملة ، فإن اهم المجموعات النفطية العاملة في ليبيا تتمثل في مليته للنفط (إيني) ، الخليج العربي ، سرت ، الهروج (فيبا) ، الواحة ، الزويتينة ، فنتر سهال ، المبروك (ترتال) ، اكاكوس (ريبسول) ، نلاحظ وجود تباين في انتاج تلك المجموعات العاملة ففي عام 2011 بلغ حجم الإنتاج 178.6 وارتفع الي 530.7 خلال عام 2012 وانخفض الي .362.6 خلال عام 2013 واستمر في الانخفاض الي ان وصل 320.8خلال عام 2017 وارتفع الي 404.3 مليون برميل خلال عام 2018 .

جدول رقم (3)

إنتاج النفط حسب المجموعات العاملة

مليون برميل

السنوات	اجمالي انتاج المجموعات العاملة
2011	178.6
2012	530.7
2013	362.6
2014	175.2
2015	146.6
2016	137.9
2017	320.8

2018	404.3

المصدر: النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي ، ادارة البحوث والاحصاء ، المجلد 60،الربع الاول 2020 .

3.3. التحديات التي تواجهه تطبيق الحوكمة في القطاع النفطي :

في البلدان النامية التي لديها موارد كبيرة من النفط والغاز تعد الحوكمة الرشيدة لقطاع النفط اساسية لتوليد الثروة وخلق اقتصاد مستدام وتعزيز التنمية البشرية علي المدي الطويل و نظرا لصعوبة ادارة عائدات النفط والغاز بكفاءة وشفافية للوصول الي متطلبات التحرير الاقتصادي وفي الغالب فانه لايوجد نموذج مثالي لادارة قطاع النفط كذلك الطريقة التي تمارس بها السلطة والتأثير ودرجة مركزية السلطة علي صنع القرار وإلي أي مدي هناك دراسات مستفيضة وتحاليل اقتصادية مما سوف يؤثر ذلك علي توزيع المسؤولية عن القطاع والتوقعات فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة ،كذلك سوء الحوكمة قد تكون مرتبطة بصعوبة الحصول علي التمويل المناسب وجذب الاستثمارات والرؤية غير الواضحة للارباح واداء الميزانية (الكواري ،2020) ، وعند التطرق الي ليبيا فإن اهم التحديات التي تواجهه حوكمة القطاع النفطي هي حالة الاستقرار السياسي والامني باعتبارها العقبة الاكبر امام تطبيق الحوكمة بالاضافة الي ضعف تأهيل الكادر الحكومي يعتبر من احد العوامل المباشرة في عرقلة تطبيق الحوكمة بالإضافة الي تفشي الفساد و طغيان البيروقراطية والروتين الاداري لدرجة كبيرة تجعل عملية الانتقال الي الحكم الرشيد عملية ضخمة ومركزة ومدعومة من الحكومة لضمان نجاحها ، كذلك يؤثر غياب الدور الرقابي علي اداء المؤسسات وضعف المؤسسات الرقابية المالية والادارية .

4. النتائج والتوصيات :

4.1. النتائج :

إن مفهوم حوكمة مؤسسات الدولة والشركات العامة الليبية ما تزال قاصرة عن مواكبة المبادئ الدولية للحوكمة، كما أن تطبيقاتها لا تتم بصورة منسجمة مع االمعايير الدالة على حسن ألاداء نتيجة لوجود العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق الحوكمة في القطاع النفطي في ليبيا ، كما إن ضعف التوعية والتدريب على متطلبات تطبيق الحوكمة بالاضافة إلي غياب النماذج المطورة التي تلائم المؤسسات الليبية والبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية االمحلية،كما إن تفشي الفساد المالي وإلاداري في مختلف المؤسسات والشركات العامة وإلاخفاق في الحد منه أو تخفيف أثاره التي تشكل تهديدا كبيرا للاقتصاد الوطني.

4.2. التوصيات :

- ضرورة إعادة تأهيل أجهزة الرقابة وكوادرها بما يضمن تطبيق معايير الحوكمة للحد من تفسي الفساد داخل المؤسسات.

- ضرورة تبني إستراتيجية لتطبيق الحوكمة في الإدارة الليبية، تنطلق من نشر الوعي بها على كافة المستويات، وتدريب القيادات في مختلف المؤسسات ، مع تطوير الوعاء التشريعي للتوافق مع متطلبات الحوكمة.

- ضرورة حوكمة قطاع النفط مع تشكيل فريق عمل اداري يسهم في اتخاذ قرارات منظمة وايجاد حلول في مواجهة كل التحديات بحيث يسهم القطاع في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ادارة العوائد النفطية بكفاءة وفعالية .

- ضرورة الاستفادة من خبرات بعض الدول في مجال حوكمة القطاع النفطي بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة

المراجع :

المؤلفات:

- الخضيري، أحمد محسن، (2005) ، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.
- الشيخ، محمد صالح ، (2002) ، الاثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها _ مكتبة الاشعاع الفنية، الطبعة الاولي، الاسكندرية .
- المؤسسة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، تطبيقات الحوكمة في إلادارة الليبية ، مارس 2016، طرابلس.
- المؤسسة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ،واقع قطاع النفط الليبي والاثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره ، اغسطس 2016 ،طرابلس .

الاطروحات :

- براجي ، صباح ، (2012) ، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر .
- دياب ، رنا مصطفي ، (2014) ، واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الاسلامية في فلسطين ، اكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، غزة ،فلسطين .

المقالات :

- إبراهيم،رأفت،(2007) ، استخدام النماذج الكمية في تقدير كفاءة شركات التأمين في ظل حوكمة الشركات بالتطبيق على تأمينات الممتلكات و المسؤ ولية ، الناشر كلية التجارة جامعة القاهرة ، العدد69 .
- أكريم ، محمد سليمان ،(2010) ،سلوكيات القيادة الاخلاقية وعلاقتها بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الليبية " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس، ص ص 1007 -1060.
- الحيزان،فهد،(2008) ، تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية، مجلة المحاسبة و الادارة و التأمين ،كلية التجارة ،جامعة القاهرة،العدد70.
- رحمان ،آمال ; نسيب ، أنفال ،(2014) ، نحو حوكمة جديدة للمؤسسات البترولية ، الطاقات المتجددة في قلب التغيير ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد الاول .
- قمري ، زينة ; جقطة ، سناء ، (2019) ، تقييم جودة حوكمة قطاع النفط في الجزائر على ضوء تحليل نتائج مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية (RGI) ، مجلة المالية وحوكمة الشركات ، المجلد 3 . العدد 2 . ISSN: 2602-5655.

المداخلات:

- شاكر، صابر عدلي ،(2017) ، اثر الحوكمة علي عوائد الموارد الطبيعية " دراسة تطبيقية مع الاشارة للدول العربية " ، المؤتمر العلمي الدولي المشترك : الحوكمة والتنمية الادارية واالاقتصادية في المؤسسات: الواقع والطموح 21-22\3\ 2017. الاردن .
- عياش ، الزبير ، (2013) ، "الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من منظورالاليه الافريقية للتقييم من قبل النظراء"، الملتقي العلمي الدولي آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة قصدي مرباح ،ورقلة –الجزائر ، 25-26 نوفمبر .
- مسعودي ،محمد ;مسعودي ،علي ; ابراهيم ، قعيد . (2019) . العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي، الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤيا مستقبلية واعدة للدول النامية 02 . 03 ديسمبر .
- وريث ، الصيد انبيه ، (2019) ، حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة ، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة (المؤسسات وإشكالية التنمية في الدول النامية – ليبيا نموذجا) ، خلال الفترة 11-12 نوفمبر ، INSD2019 .

مو اقع الانترنت :

- **الكواري ، سعد عبدالله ، (2020) ، تحديات حوكمة شركات النفط والغاز الوطنية .**

https: ://www.raya.com.

- خيري ، امل ، (2019) ، حوكمة قطاع النفط في إفريقيا وأهداف التنمية المستدامة.. ساحل العاج نموذجا، قراءات افريقية/ www.qiraatafrican.com/ home/ new

- ديوان الحاسبة الليبي ، التقرير العام لسنة 2018 .

file:///C:/Users/NEW/Desktop/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9/LABR-2018.pdf.

- International Finance Corporation (2010), Corporate Governance Manual, 2nd edition, IFC World Bank group. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/bcb7690c-e9e5-4df2-9abb-60fdac9cf80c/IFC_AR16_Section_1_AboutIFC.pdf?MOD=AJPERES&CVID=lsQSp1r
- Organization for Economic Co-operation and Development (1999), OECD Principles of CorporateGovernance,OECD,Paris. https://www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=C/MIN(99)6&docLanguage=En.
- United Nations Development Programme (2014), Governance for sustainable human development, UNDP policy document, New York. file:///C:/Users/NEW/Downloads/Discussion-Paper--Governance-for-Sustainable-Development%20(1).
- World Bank , (1994), Governance The World Bank's Experience, Washington, D.C. ISBN 0-8213-2804-2.